

الضوابط الفقهية | الدرس الرابع

مشهور بن حسن آل سلمان

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره وننحوذ بالله من شرور انفسنا ومن سينات اعمالنا من يهدى الله فلا مصل له ومن يضل فلا هادي له وشهاده ان لا الله الا الله - 00:00:00

وحده لا شريك له وشهاده ان محمدًا عبد ورسوله اما بعد افتتحوا هذا الدرس بضابط حول المحرمات تحريمًا مؤقتاً الجمع بين النساء تتشعب العلاقات الرضاعة والنسب والمصاهرة ويعتر تصور العلاقة بين الرجل والنساء الا من خلال النصوص - 00:00:23 وما ورد في معانيها بضوابط هذا الضابط يخص الجمع بين النساء في ذمة الرجل الضابط الفقهي مما لا خلاف فيه عند الفقهاء يقول كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت احداهما ذكرا - 00:01:08

لم يجد لها التزوج من الاخر لاجل النسب فانه يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب محرم لو كانت احداهما ذكرا ان تتزوج الاخر لاجل النسب فانه يحرم الجمع بين هاتين امرأتين - 00:01:50

نف قليلاً عند بعض الضوابط كل امرأتين بينهما رحم محرم الرحيم ورحيمه رحم عام ورحم خاص المسلم للمسلم رحم وضابط الرحم الخاص من اجتمعت معه واصولك وفروعك وفروعك في رحم - 00:02:27

اجتمع مع اخوانك واعمامك وعماتك يجتمعون في رحم جدتك واخوالك وخالاتك يجتمعون في رحم الجدة من جهة الام او من ترثهم ويرثوك وهنالك رحم محرم او وهنالك رحم غير محرم - 00:03:03

غير محرم هل يجوز للرجل ان يجمع بين ابنتي العم نعم لان العلاقة بين الاثنين محرم بحيث لو كانت احداهما ذكرا جاز لها ان تتزوج الاخر وكذلك بين ابنتي العم - 00:03:37

وكذلك بين ابنتي الخالة وكذلك بين ابنتي الحال ولو كانت احداهما ذكرا فجاز لها ان تتزوج من الاخر وكل امرأتين بينهما رحم محرم لو كانت احداهما ذكر لا يجوز لها التزوج بالآخر لاجل النسب - 00:04:04

وهذا القيد مهم لاجل النسب وليس من اجل المصاهرة المنع من اجل النسب تأمل معنى هذه الصورة رجل تزوج امرأة كان لها زوج طلقت وتزوجها رجل ولزوجها ابنة من غيرها - 00:04:36

ولزوجها ابنة من غيرها فهل يجوز لزوجها ان يجمع بينها وبين ابنة زوجها من غيرها نعم يجوز الجر ما الذي يمنع ان يتزوج الرجل امرأة كانت متزوجة رجل قبل وهذا الرجل الذي قبله - 00:05:10

له ابنة من غيرها له ابنة من زوجة اخرى فما الذي يمنع ان يتزوج الرجل هذه المرأة ثم ان يجمع معها ابنة زوجها من غيرها لكن لو كانت هذه الابنة - 00:05:46

ذكراً فهل للذكر ان يتزوج منكوبة ابيه ونجمع بينهما فهل هذا الضابط نافق؟ لا لاننا قيدناه لاجل النسب لاننا قيدنا الضابط لاجل النسب واستثنينا من اجل المصاهرة الحرمة في الجمع من اجل - 00:06:10

المصاهرة لو كان ذكراً وكان احداهما ذكراً ويحرم على الرجل ان يطأ منسوحة ابيه من اجل المصاهرة من اجل نكاح الاب لو لم لو ان الاب لم ينكرها لجاز له ان يجمع - 00:06:46

اذا جاز لذاك لتلك البنت لو كانت ذكراً ان يتزوج ان يتزوج تلك المرأة ولذا هذا القيد لابد ان يوضع فيه لاجل النسب كل امرأتين بينهما نسب محرم - 00:07:05

لو كانت احداهما ذكراً حرم عليها عليه ان او حرم عليها ان تنكح الاخر لاجل النسب فانه يحرم الجمع بينهما يحرّب الجمع بين

امرأتين ويستوي التحرير سواء كانتا حررتين او امتنين - 00:07:27

او كانت احداهما حرة والاخرى انا هذا ضابط لا خلاف فيه ويعلم العلماء ذلك بان الجمع بين رحمين محرمين او محرمين يقضي الى قطعية الرحم ومن جمع بين امرأتين من هذا النوع - 00:07:56

العلماء يفصلون ويقولون ان جمع بينهما في عقد واحد فحينئذ النكاح باطل وان جمع بينهما بعقدين منفصلين فان العقد الثاني هو الباطل لو جمع بينهما في عقد واحد تزوج امرأتين - 00:08:34

وتحقق الضابط في حقه في عقد واحد فالنكاح باطل فلا يحل له ان يطأ ايا منهما واما ان كان قد تزوج امرأة ثم عقد على يحرم عليه ان يجمع بينها وبين من كانت تحته - 00:09:04

الثانية عقدها باطل. وال الاول يبقى عقدها صحيح وتجب الفرقه وليس الطلاق وعدة الفرقى تستبرأ بحبيضة وليس لها عدة لان الشرع اصلا لم يعتبر النكاح شرع ما اعتبر النكاح فانها تستبرأ بحبيضة فقط - 00:09:27

ومما ينبغي ان يذكر ان انه يحرم الجمع على وجه لا يزول الا بزوال نكاح من يحرم جمع غيرها معها زوالا لا يبقى له اثر من اثار النكاح بمعنى - 00:09:56

لو ان رجلا طلق امرأته وبقيت في عدتها والعدة من اثار الزواج واراد ان يتحول الى اختها او الى عمتها او الى خالتها فلا يجوز التحول والعقد على الثانية الا بان يزول كل اثر من اثار النكاح الاول - 00:10:24

وها هنا يأتي لغز فقهى من احادي الفقهاء يقولون هل يجب على الرجل عدة نحن فيما مضى قلنا العدة من حق الرجل واليوم نزيد فنقول هل يجب على الرجل عدة - 00:11:03

والفقهاء يوجبون على الرجل عدة في حالتين لا ثالث لها الاولى من طلاق الرابعة طلاقا رجعيا وبقي اثار النكاح قائمة ويحرم عليه ان يعقد على خامسة حتى تنتهي عدة الرابعة - 00:11:28

الا ان كان الطلاق دائما بينونة كبرى ومن عقد على امرأة واراد ان يجمع بسبب هذا العقد مع المرأة التي تحته على وجه يحرم الشرع الجمع فلا يجوز له ان يعقد على الثانية - 00:11:58

ويبقى اثر من اثار النكاح فالواجب عليه ايش عدة من طلاق زوجته واراد ان يتحول الى امرأة يحرم ان يجمع معها غيرها ولابد لل الاولى من عدة وينتهي اثر النكاح انتهاء كلها - 00:12:25

تزوج رجل امرأة اراد ان يعقد على اختها على عمتها فلا يجوز له ذلك حتى تنتهي عدة الاولى ادلة هذا الضابط قول الله عز وجل وان تجمعوا بين الاخرين الا ما قد سلف - 00:12:48

يقول الحافظ ابن كثير اي وحرم عليكم الجمع بين الاخرين معا التزويج وكذا في ملك اليمين تجمع بين اختين كانت الاختان مرتين ام كانت احداهما حرة والاخرى امة فلا يجوز للمسلم - 00:13:08

من اجل هذه القرابة ان يجمع بين الاخرين ويقول النبي صلى الله عليه وسلم في المتفق عليه فيما اخرج البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:13:39

لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وقعت زيادة فيها ضعف انكم فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم يقول ابن عبد البر في التمهيد الجزء الثامن عشر صفحة مئتين وتسعة وسبعين واجماع العلماء - 00:14:03

على القول بظاهر الحديث يعني عن قول كل قائل اجمع اهل العلم على ظاهر هذا الحديث وهو حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وكذلك ذكر ابن المنذر اجماع العلماء على حرمة الجمع بين الاخرين - 00:14:28

وبين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها ما يخفى على احد ان الجمع بين الجارتين او ضرتين من مداعاة البغضاء وقطعية الرحم والشحنة والوسيلة الى الحرام حرام ويقع من التناقض وعدم التسامح والتسامي بين الضرتين ما هو معلوم - 00:14:51

فمنع الشرع الجمعة بين اي امرأتين بالضابط المذكور لوردنا ذكر بعض الفروع التي تخص التي هي تطبيقات على ضوابط على الضابط المذكور. كل امرأتين بينهما رحم محرم او محرم - 00:15:20

بحيث لو كانت احداها ذكر لحرم عليه عليها ان تنكح الاخر لاجل النسب فانه يحرم الجمع بينهما كما تعلمون المرأة وعمتها لو كانت العمة ذكر ماذا يشتكون هذه تخصها كانت ابن - [00:15:43](#)

ابنة اخيها ويحرم عليه يحرم على الرجل ان يمسح الاخ وكذلك ابنة الاخت وكذلك فيما كان من الرضاعة او فيما كان من اليمين فالامر لا فرق بهذه الصور ومن الصور يحرم الجمع بين الاختين نكاحا او ملك يمين - [00:16:07](#)

لو كانت احداها ذكر لاما جاز للرجل ان يمسح اخته وهاتان الاختان سواء دولت يمين او كانت احداها حرة والآخر اما او كانتا او حرتين فعلى كل الاحوال يحرم الجمع بينهما - [00:16:36](#)

وكذلك الجمع بين المرأة وعمتها وان علت عمة الاب وعمة الجد وعمة ابي الجد والخالة والمرأة وخالتها وان علت علت خالد الام وخالف الجدة هذه كلها بحثت لو كانت احداها ذكر - [00:16:59](#)

لم يجز لها ان تتزوج الاخر من اجل النسب ولو قدرت العمة رجلا وكانت اما والعم لا يحل له ان ينكح ابنة اخيه ولو قدرت بنت الاخ رجلا وكانت ابن اخ - [00:17:29](#)

وهو لا يحل له نكاح عمه وهكذا فالخال لا يحل له نكاح بنت اخته ابن الاخت لا يحل له نكاح خالته وهكذا وبناء عليه يتبيّن جواز النكاح او الجمع في النكاح - [00:17:52](#)

بين ابنتي العمة وابنتي الخالة وابنتي الخال لان ابن العم يجوز له ان يتزوج ابنة عمه وابن الخال يحل له ان ينكح ابنة صالح والصورة المستثناء التي ذكرناها يحل بالرجل ان يجمع بين المرأة - [00:18:19](#)

وبين ابنتي زوجها من غيرها ابنة زوجها من غيرها لان الحرمة بالمحاهرة وليس من اجل النفي ومهمها تشابك العلاقات القرابة او الرضاعة واراد طالب العلم الحاذر ان يقرر هل يحل النكاح - [00:18:47](#)

ام لا يحل فليقدر احد امرأتين ذكرهم وليدرس هل يجوز هذا الذكر ان يتزوج هذه المرأة بسبب النسب سواء النسب كان رضاعة ام كان قرابة الرضاعة والقرابة السيدة المهم لما ثبت في صحيح مسلم - [00:19:18](#)

من قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب روایتان ثابتتان في الصحيح وموضع الرضاعة سهلة الذي يرضع من امرأة - [00:19:53](#)

يقول ابنا لها ولو ان محمداما وضع من عائشة وعائشة لها ولد اسمه محمود الاحكام التي تجري على محمود هي عين الاحكام التي تجري على محمداما محمد من الرضاعة - [00:20:16](#)

عائشة صلاة محمد من الرضاعة وزوج عائشة خواته عمات محمد من الرضاعة وهكذا ومحمد الذي رضع ومحمد الابن من الصلب الاحكام التي تجري على محمود تجري على محمداما سهل جدا - [00:20:39](#)

وما عدا محمد من سائر اخوانه واخواته اجانب على عائلة عائشة على اولادها وعلى بناتها فموضع الرضاعة امره سهل القاعدة في الجمع او الضابط في الجمع المذكور يشمل النسب والرضاعة - [00:21:06](#)

فاي صور تأتي والصور يمكن يعسر حصرها اي صورة تأتيه هذا الضابط بين يديك ومن خالله تستطيع ان تقول هل يجوز الجمع بين هاتين المرأةتين ام لا تأتي بضابط لهم - [00:21:24](#)

يذكر في كتب اهل العلم في العلاقات الدولية والقانون الدولي العام وله مستند في كتاب ربنا واحاديث نبينا صلى الله عليه وسلم هذا الضابط يقول الكفار هل يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء ام لا - [00:21:52](#)

الكافار ان استولوا على اموال المسلمين فهل نقر ملكهم لهذه الاموال ام لا هذا هو الضابط وهذا يترتب عليه فروع وهذا مما وقع فيه خلاف وينبغي تحرير الراجح هذا الضابط ثم بعد ذلك سنقر ان شاء الله تعالى - [00:22:19](#)

ويظهر معنا بناء عليه بعض احكام مسائل بعض الاحكام التي تخص ومتلا علماء المالكية والحنفية يقررون بانهم يملكون يقول الكفار يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء واستدلوا بقول الله سبحانه وتعالى عن المهاجرين - [00:22:49](#)

بقوله للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم فالله جل في علاه قال عنهم فقراء للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من

ديارهم واموالهم فلما قال الله عنهم فقراء سماهم فقراء فلازم ذلك ان يكون ملتهم قد زال - 00:23:23

ولازم زوال هذا الملك ان تكون هذه الاموال والديار دخلت في ملك الكفار واقر الله عز وجل ملك الكفار لاموال المسلمين بالاستيلاء
الجمهور استدلوا بالآية نفسها وقالوا الآية تدل على ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء - 00:23:52

لان الله عز وجل قال ديارهم واموالهم نسب الديار اليهم ونسب الاموال اليهم وما زال ملتهم عنها ولكن لما منعوا منها معاملة الفقير
لما منعهم الكفار منها امروا معاملة الفقير - 00:24:25

هذه الآية دليل للحنفية والمالكية بتركيزهم على كلمة الفقراء فقالوا ان الكفار يملكون بالاستيلاء يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء
بينما الشافعية والحنابلة استدلوا بالآية نفسها فقالوا الكفار لا يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء لأن الله اضاف الديار والاموال اليهم
فما - 00:24:52

منهم فلم يملكونها الكفار ولكن اثر هذا الاستيلاء انهم حرمواها فكان حالهم وحالوا الفقراء سواء واستدل القائلون بان الكفار يملكون
اموال المسلمين بالاستيلاء قالوا لمخالفيه ارأيت لو انهم استهلكوا ما ملکوه - 00:25:24

ثم اسلموا هل يضمنوه الجواب لا يضمنه لو انهم استهلكوا ما اخذوه ما سلبوه ثم اسلموا فهل يضمنوه او لا يضمنون قال اذا ملکوه
واستدلوا ايضاً لو اتلفه مسلم لو ان مسلماً اتلف ما بيد الكافر - 00:25:56

ما اخذه من المسلمين ثم اصبح تبني بين الكفار والمسلمين فاتلف مسلم ما بين يدي هذا الكافر من الشيء الذي اخذه من المسلمين
فهل يغره ام لا قالوا يغروا فاذا - 00:26:25

ملك الكفار فاستولوا عليه من اموال المسلمين بقريها المخالف باعتبارات معينة ناتي بقول الشافعي والحنابي الدافعية والحنابلة
يقولون ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين بالاستيلاء قالوا بماذا نذهب بعيداً وقد ورد في عين المسألة نص طريف - 00:26:49

اخوجه الامام مسلم في صحيحه برقم الف وست مئة وواحد واربعين واحمد في مسنده المجلد الرابع صفحة اربع مئة وثلاثين
ورفض الحديث عن عمران بن حصين احمد بطله وذكر انه كانت الاضواء لرجل من بنى عقيل - 00:27:26

وكانت من السوابق من سوابق الحاج الرجل وأخذت الاضواء فحبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم لرحله ثم ان المشركين اغاروا
على المدينة وأخذوا الاضواء وأخذوا امرأة من المسلمين وكانوا اذا نزلوا - 00:27:50

اراحوا ابلهم بافديتهم فقامت المرأة ذات ليلة بعدما ناموا فجعلت كل ما اتت على بغير رغى حتى اتت على الاضواء فاتت على ناقة
دول وركبتها ثم وجهتها قبل المدينة المرأة الاخيرة هربت لا تحتاج الى محرم - 00:28:15

من سفرها في هروبها الى بلاد المسلمين لا تحتاج الى محرم الاضواء فلم تخرج صوتك ووجتها ذلولاً ناقة النبي صلى الله
عليه وسلم التي اخذها الكفار وركبتها وجهتها الى قبل المدينة - 00:28:41

ونذر ان نجاها الله تعالى لما قدمت المدينة عرفت الناقة وقيل ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبر النبي صلى الله عليه
 وسلم بنذرها او انته فاخبرته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:29:06

بئس ما جزتها انجاها الله لتنحرمنها ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفاء في معصية لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا
يملك ابن ادم - 00:29:35

هذه المرأة هل ملكة هذه الناقة الملكة الكفار اخذتها منهم اليدي القهر ويد الاستيلاء ويد الغصب القانون الدولي غير معتبر
غير معتبرة وهي كذلك الشريعة والشريعة هي اصل العدل - 00:29:57

القوانين الدولية تتأثر عقول الخلق وشرعوا بالكتاب والسنّة الذي فيه الخير للافراد والجماعات والدول وهذه في الحقيقة مسألة مهمة
وخطيرة واهميتها بالغة في كل من العلاقات الدولية والقانون الدولي العام - 00:30:27

ولابد ان يقرر الحق فيها بنظرية مقاصدية شرعية ونقول ان منطق القوّة لم يعهد الشرع مزيلاً بحق ومقروراً بيد مبطة لانه محض
بغى وعدوان وذلك لا يصلح بداعه للملكية - 00:30:53

لكونه محراً في الشريعة تحريمها قاطعاً ولو اقر الشرع مبدأ العدوان هذا لانحرم اصل الحق والعدل وللطرق ولا اضطراب حبل الامن

في العالم كله وما انزلت الشرائع وارسل الرسل الا لاجتثاث اصول العداون - [00:31:19](#)

والاقرار الحق والعدل وامرتم لاعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا اعمالنا ولكم اعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا واليه المصير ولذلك فادعوا واستقم كما امرت لقد ارسلنا رسالنا بالبيانات - [00:31:40](#)

وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وايضا لو كان الاستيلاء القهري بقوة السلاح من قبل الاعداء وسيلة معترفا بها شرعا لامتنا لهم اموال المسلمين واستيطان ديارهم بعد اخراجهم منها لما وجب الجهات في مثل هذه الحالة - [00:32:07](#)
طردا عينيا على كل قادر في جهاد الدفع بتفاصيله المعروفة عند الفقهاء والعلماء وهذا لو جاز لو كان ملك الكفار معتبرا بقوة اذا كان ابتلاء اليهود على فلسطين وهو عداون ظالم - [00:32:32](#)

بعد اخراج اهلها منها لكان هذا الاستيلاء معتبر شرعا وتظافرت نصوص القرآن على وجوب دفع العداون قبل وقوعه بالجهاد الانفسي والاموال. وعلى وجوب ازالته بعد الواقع. ولم يعهد انه سبيل لتمكك الاعداء - [00:33:01](#)

ديار المسلمين واموالهم ولا يقال ان الاية تدل على ان الله تعالى يعني سماهم وبالتالي الديار والاموال ليست اموالهم لأن الله تعالى اضاف اليهم الاموات واضاف اليهم الديار فقراء بمعنى انهم لا يملكون شيئا - [00:33:23](#)

قال خطاب حالة ورود النص لكن ما ينبغي ان يفهم من هذا انهم آآ ان الكفار قد استولوا على اموالهم وان الشرع قد اقر هذا الاستيلاء ينظر بعض التطبيقات ننظر بعض الفروع - [00:33:53](#)

وبعض التطبيقات لهذا الضابط من وجد عين ما له في الغنيمة قبل القسمة الكفار في معركة اخذوا المال ثم سلب المسلمين الكفار فوجدوا فوج عين ما له في الغنيمة قبل ان يقسمها - [00:34:13](#)

الامير وانتكم تعلمون ان الجهاد يحتاج الى ثلاثة شروط. تعرفون شروط الجهاد له ثلاثة شروط الشرط الاول اعداد العدة اعد لهم ما استطعتم من قوة والشرط الثاني ان يكون الجهاد - [00:34:38](#)

تحت امرة السلطانولي الامر مما ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام جنة يقاتلها ورائه الامر الثالث ان يكون القتال تحت راية - [00:34:59](#)

اممية ولا جاهلية لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قاتل تحت راية الاممية ومات جاهلية امير الجيش جمع ما اخذ ما اخذ غنيمة من كفار ورجل قال هذا لي - [00:35:17](#)

واقام البرهان على انه لا لو كان الكفار يملكون كيف نعامل هذا الشيء الذي وجده لو كانوا يملكون لوزعت غنيمة ولو كانوا لا يملكون لا اخذها من الغنيمة لو كانوا يملكون قسمت بين سائر المسلمين - [00:35:40](#)

المسألة الثانية على هذا الضابط ما يجهل صاحبه في الغنيمة ما يجهل صاحبه مما في الغنيمة وعلمنا علم اليقين ان هذا من اموال المسلمين الكفار يملكون قسمناه قسمة الغنيمة وعلى انهم يملكون اموال المسلمين - [00:36:11](#)

يجوز قسمته والتصرف فيه كسائر اموالهم ولو انهم لا يملكونها لا تقسم فيها كالتصرف في اللقطة في الغنيمة مال ومال المسلمين كيف نعاملها على الراجح على انهم لا ينبعون الامر الثالث اذا اسلم الكفار - [00:36:37](#)

وبايديهم شيء من اموال المسلمين وعلى انهم يملكونها تكون لهم وعلى انهم لا يملكونها تكون لاصحابها من المسلمين. رجل اخذ شيئا وكان كافر فاسلم والشيء بقي في يده لما يسلم هذه الطالع - [00:37:07](#)

يرجعه لصاحبها ان عرفه وان لم نعرفه فانه الذي مضى عفا الله عنه وليس احكام الابتداء كاحكام الانتهاء ثم المسألة الاخيرة لهذا الضابط انقطاع حول المال الظكيوي باستيلاء الكفار عليه - [00:37:31](#)

فعلى انهم يملكون المال ينقطع الحوض فإذا رجع المال الى صاحبه استأنف الحول من جديد كانوا يوم بكون ولما يرجع الباب اليه باي طريقة من الطرق يستأنف الحول من جديد - [00:38:01](#)

البيت رجل باع شيئا وخرج من ملكه ثم فيما بعد الصلاة من اراد ان يزكيه فلا عبرة بالفترة التي قد باعها فيه وانما العبرة لما دخل ملكه في البيع الجديد - [00:38:25](#)

وعلى انهم لا يملكونه يقول هذا كالمحضوب وكالمال الضائع المال الضائع اللي الانسان ضاع منه مال ثم وجده في اثناء الحول فان
الحول لا ينقطع من وصب له مال ثم استرده - 00:38:48

فان حوله لا يستطيع ويستصحب الحول الاول وعلى قولنا انهم لا يملكونه ولو استرد المسلم هذا المال الذي استولى عليه الكفار وعاد
الىيه فحاله كحال المال المغضوب والضائع وليس حاله كحال - 00:39:09

المال الذي قد باعه والله تعالى اعلم نأتي الى ضابط اخر ان شاء الله ندخل هذا الضابط بعد صلاة المغرب وهو طويل ونجيب على
الاسئلة باذن الله بين المغرب والعشاء وعلى الميسور منها نسأل الله الهدى والسداد والتوفيق والرشاد وصلى الله على نبينا محمد
وعلى الاه وصحبه - 00:39:39 - 00:40:06